

حروف المعاني في الجزأين الأول والثاني

من (فتح الباري بشرح صحيح البخاري) لابن حجر العسقلاني: التركيب والدلالة

التركيب في الحروف المختصة بالفعل: حرف الشرط (إذ ما) نموذجًا

إعداد الدكتورة: رزنة بنت هزاع بن غلاب المطيري

جامعة حفر الباطن - المملكة العربية السعودية

razanhazza18@gmail.com

المستخلص

تناولت هذه الدراسة حروف المعاني التي تركّبت مع غيرها، وأدّت معنىً جديداً لم تكن لتؤدّيه قبل التركيب، وهي دراسة تطبيقية في الجزأين الأول والثاني من كتاب (فتح الباري بشرح صحيح البخاري) للحافظ ابن حجر العسقلاني، ويشمل: كتاب بدء الوحي، كتاب الإيمان، كتاب العلم، كتاب الوضوء، كتاب الغسل، كتاب الحيض، كتاب التيمم، كتاب الصلاة، كتاب مواقيت الصلاة، كتاب الأذان. وتتناول حروف المعاني المحضة فقط - وهي التي لا تشارك شيئاً من القسمين الآخرين أي الأسماء والأفعال - من حيث تركيبها وأثره في المعنى. وهي بذلك تهدف إلى الوقوف على أشهر حروف المعاني المركبة، مع ذكر معانيها وأحكامها النحوية، وذكر آراء النحاة حول تركيب هذه الحروف وبساطتها، وأثر تركيب الحروف في المعنى والحكم، والإفادة من شواهد الحديث الشريف في الدراسات النحوية. واعتمدت الباحثة في هذه الرسالة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على نصوص النحويين، ويقارن بين هذه النصوص، ويحللها، ويخرج بالنتائج، وتطبيق ذلك على الأحاديث النبوية الشريفة الواردة في مادة البحث، ثم تحليل الشاهد الحديثي بالرجوع إلى كتب الشروح، وبيان موضعه، وتوضيح ما يحتاج إلى التوضيح. واعتمد هذا البحث على عدد من المصادر القديمة في الميادين المتصلة به، فمن المصادر العربية القديمة كتب النحو، وكتب حروف المعاني، وكتب الحديث الشريف، بالإضافة لكتب اللغة، والدواوين الشعرية ... وقام البحث على مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول، ثم خاتمة، وفهارس فنية. وقد تناولت المقدمة أساسيات البحث، وحُصص التمهيد للتعريف بالحرف والتركيب، وتناول الفصل الأول التركيب في الحروف المختصة بالاسم، وحُصص الفصل الثاني للتركيب في الحروف المختصة بالفعل، وتناول الفصل الثالث التركيب في الحروف المشتركة بين الاسم والفعل، وأُفرد الفصل الرابع للتركيب في الحروف المستقلة لا مختصة ولا مشتركة. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها: التعرف على معاني هذه الحروف في الحديث الشريف، والوقوف على اختلاف النحاة في تركيب هذه الحروف وبساطتها. وأنّ الأصل في الحروف عدم التركيب، فالتركيب فرع عن البساطة، وإنّما يتعيّن إن دلّ عليه دليل ظاهر قاطع. ومن توصيات البحث: دراسة هذه الحروف المركبة في بقية الأجزاء الأخرى من الكتاب الذي يقع في سبعة عشر مجلداً، للتعرف على معانيها الأخرى التي لم ترد في الجزأين الأول والثاني، ولمعرفة ما كثر استخدامه منها في الحديث الشريف، وأثر تركيب هذه الحروف في المعنى والحكم، فقد أدت معاني لم تكن لتؤدّيه وهي مفردة، كـ (كأنّ، وإذ ما، ولما، وآلاً، وهلاً، ولولا، ولوما)، وتغيّرت أحكامها السابقة بعد التركيب أيضاً، فالحروف إذا رُكّب بعضها مع بعضٍ تغيّرت أحكامها ومعانيها.

الكلمات مفتاحية: حروف المعاني - التركيب - الدلالة.

(Letters of meanings in the 1st and 2nd parts of (Fath al-Bari in explanation of Saheeh al-Bukhari) for Ibn Hajar al-Asqalani: Syntax and Semantics)

Abstract

This study dealt with the Letters of meanings that were combined with others, and led to a new meaning that was not to be performed before the composition. It is an applied study in the first and second parts of (Fath al-Bari book in the explanation of Saheeh al-Bukhari) for al-Hafiz Ibn Hajar al-Asqalani. Which Includes, the book of ablutions, the book of lavation, the book of menstruation, the Book of Tayammum, the Book of Prayer, the book of prayer times, the book of Athan. And it deals exclusively with pure meanings - which do not share any of the last two parts - names and deeds - in terms of their composition and effect in meaning. It also aims to identify the most complex letters of meanings, with its grammatical meanings and grammatical references. It also mentions the views of the grammarians on the composition and simplicity of these letters, the effect of the letters' syntax on meaning and judgment, and the use of Hadiths in grammatical studies. The researcher relied on the analytical descriptive approach, which in turn relies on grammatical texts, compares these texts, analyzes them, and comes with the results. This is applied to the prophetic Hadiths in the research article. The modern witness is analyzed by reference to the commentary books, and clarifies what needs to be clarified. This research has been based on a number of ancient sources in the fields related to it. From the ancient Arabic sources they wrote the grammar, the letters of meaning books and the books of the Hadith, in addition to the language books and the poetic dictionaries and technical indexes. The first chapter deals with the composition of the letters concerned with the name, and the second chapter is devoted to the composition in the relevant letters. The third chapter deals with the composition in the letters common to the name and the verb, nor common. The study concluded with several results, the most prominent of which are: to identify the meanings of these letters in the Hadith, and to find out the difference of the grammar in the composition of these letters and their simplicity. And that the origin in the letters non-composition, the composition is a branch of simplicity, but must be evidenced by clear evidence. Among the recommendations of the research: the study of these letters compounded in the rest of the other parts of the book, which is located in seventeen volumes, to identify the other meanings that did not appear in the first and second parts, and to know what is used in the Hadith, and the effect of the composition of these letters in meaning and clause, (as if, as, what, when, what, if not), and changed its previous provisions after the composition also, the letters if they interconnected with each other, Its provisions and meanings will be changed.

Keywords: letters of meanings - syntax - connotation.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعدُ فموضوع البحث هو:

(حروف المعاني في الجزأين الأول والثاني من (فتح الباري بشرح صحيح البخاري) لابن حجر العسقلاني: التركيب والدلالة)

دراسة حروف المعاني جانب بارز من جوانب النحو العربي، فلا تخفى العناية التي أولاها النحويون حروف المعاني في مصنفاتهم بدءًا من كتاب سيبويه الذي أفرد لها بابًا خاصًا سمّاه: "باب عدّة ما عليه الكلام".⁽¹⁾ وانتهاء بكتب المتأخرين ووضعهم مصنفات مستقلة في حروف المعاني كالزجاجي في (حروف المعاني) و(اللامات)، وابن خالويه في (الألفات)، والرّماني في (معاني الحروف)، والهروي في (الأزھية في علم الحروف)، ومكي بن أبي طالب القيسيّ في (اختصار القول في الوقف على (كلا) و(بلى) و(نعم))، والمالقي في (رصف المباني في شرح حروف المعاني)، والمرادي في (الجنى الداني في حروف المعاني) ...

أهمية الموضوع:

لما كان هذا الموضوع من الدقة والأهمية بمكان - حيث إنّ حروف المعاني يكون تركيب الكلام عليها في أكثره، وفائدته تتم بالرجوع إليها في أغلبه - أردت الكتابة فيه إذ بهذه الحروف تتجلى كثير من المعاني وتوضح دلائل الأساليب.

وقد أشار المالقي إلى أهمية الحروف بقوله: "وكانت الحروف أكثرَ دورًا، ومعاني مُعظمها أشدَّ غورًا، وتركيبُ أكثر

الكلام عليها، ورجوعه في فوائده إليها".⁽²⁾

ويقول المرادي: "فإنّه لما كانت مقاصد كلام العرب، على اختلاف صنوفه، مبنياً أكثرها على معاني حروفه، صُرقت الهمم إلى تحصيلها، ومعرفة جملتها وتفصيلها. وهي مع قلتها، وتيسر الوقوف على جملتها، قد كثر دورها، وبعُد غورها، فعزّت على الأذهان معانيها، وأبت الإذعان إلا لمن يعانيتها".⁽³⁾

(1) عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، (مصر: المطبعة الكبرى الأميرية بولاق، 1316هـ-1916م)، 304/2.
(2) أحمد بن عبد النور المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ط 3، تحقيق: أ.د. أحمد الخراط (دمشق: دار القلم، 1423هـ-2002م)، 97.

(3) الحسن بن قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د. فخر الدين قباوه، وأ. محمد نديم (بيروت: دار الكتب العلمية، 1413هـ - 1992م)، 19.

وهذا يدل على اهتمام العلماء بالحروف اهتمامًا خاصًا؛ إذ درسوا معانيها المختلفة، واستعمالاتها النحوية، ومواضع إعمالها، وإهمالها، وزيادتها، وحذفها، وإبدالها، وإعلالها، وإدغامها، وغير ذلك من المسائل المتعلقة بها؛ وذلك لإحساسهم بأهمية هذه الحروف، وما تؤديه من دورٍ في اللغة العربية.

والتركيب ظاهرة لغوية تستحق البحث والدراسة، وأعني به هنا ضم حرف إلى آخر، ثم استخلاص حرف آخر من مجموع الحرفين، مثال ذلك: (لولا) فإنّها تفيد امتناع الشيء لوجود غيره، نحو: لولا زيدٌ لأكرمك، ومعناه: أنّ الإكram امتنع لوجود زيد، فهي مركبة من حرفين، والأصل فيها: (لو) أضيفت إليها (لا)، و(لو) قبل التركيب يمتنع بها الشيء لامتناع غيره، فلما رُكبت معها (لا) ومعناها النفي؛ انتفى الامتناع، فصار إيجابًا؛ لأنّ نفي النفي إثبات.

ولذا يقول ابن يعيش: "اعلم أنّ هذه الحروف مركبة تدلّ مفرداتها على معنى، وبالضمّ والتركيب تدلّ على معنى آخر لم يكن لها قبل التركيب".⁽⁴⁾

وقد قسمّ النحاة الحرف تقسيمات عدّة؛ ومن أهم هذه التقسيمات ما يلي:

- محض وهو الذي لا يقع في الكلام إلاّ حرفًا، ومشترك وهو المشارك للأسماء أو الأفعال أو كليهما.⁽⁵⁾
- عامل لا غير، وغير عامل لا غير، وعامل وغير عامل.⁽⁶⁾
- بسيط، ومركب.⁽⁷⁾
- أحادي، وثنائي، وثلاثي، ورباعي، وخماسي.⁽⁸⁾
- مختصّ بالاسم، ومختصّ بالفعل، ومشترك بين الاسم والفعل.⁽⁹⁾

⁽⁴⁾ موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، تحقيق: أحمد السيد أحمد، راجعه: إسماعيل عبد الجواد (القاهرة: المكتبة التوفيقية)، 66/8.

⁽⁵⁾ ينظر: أحمد بن عبد السيد الإربلي، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب (بيروت: دار النفائس، 1412هـ - 1991م)، 22. ومثال ذلك: (على) تكون حرفًا من حروف الجر، نحو: (زيدٌ على الجبل)، وتكون فعلاً، نحو: (زيدٌ غلاً الجبل)، وتكون اسمًا، نحو: (جنّت من عليه)، أي: فوّه. ينظر: جواهر الأدب: 375، ووصف المباني: 433.

⁽⁶⁾ ينظر: وصف المباني: 100-101.

⁽⁷⁾ ينظر: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق ودراسة: د. رجب عثمان، مراجعة: د. رمضان عبد التواب (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1418هـ - 1998م)، 2363/5.

⁽⁸⁾ ينظر: الجنى الداني: 25-29.

⁽⁹⁾ ينظر: المصدر السابق: 25.

أهمية البحث:

استعنت بالله عز وجل واستخرته، ثم استشرت؛ فوقع اختياري على هذا الموضوع للأسباب الرئيسة التالية:

- نظرًا لما تمثله هذه الحروف من جوانب بارزة في النحو العربي، واهتمام العلماء بها أردت أن يكون موضوع الدراسة في مرحلة الدكتوراه في هذا المجال.
- تُعدّ هذه الحروف من أشهر حروف المعاني التي تركّبت مع غيرها، وأدّت معنىً جديدًا لم تكن لتؤدّيّه قبل التركيب، وهي: (أَلَا، أَمَّا) حرفا التنبيه والاستفتاح، (بَلَى) حرف الجواب، (كَلَّا) حرف الردع والزجر، (كَأَنَّ) حرف التشبيه، (لَكِنَّ) حرف الاستدراك، (لَمَّا) حرف الجزم، (إِذْنُ، لَنْ) حرفا النصب، (إِذْ مَا) حرف الشرط، (إِذَا) حرف العطف، (أَلَا، هَلَا، لَوْلَا، لَوْ مَا) حروف التحضيض.
- تُعدّ أيضًا من الحروف التي كثر الخلاف حول تركيبها وبساطتها.
- أنّ الغاية من النحو هي خدمة القرآن الكريم والحديث الشريف مصدري التشريع الإسلامي؛ لذا خصصت هذا البحث لدراسة هذه الحروف في الحديث النبوي الشريف من حيث التركيب وأثره في المعنى، وكتاب (فتح الباري بشرح صحيح البخاري) للحافظ ابن حجر العسقلاني (852هـ) من أعظم شروح البخاري، وأهمها على الإطلاق، ومن أكثرها شهرة وانتشارًا، وقد أثنى عليه العلماء، قال السيوطي: "وصنّف التصانيف التي عمّ النفع بها، كشرح البخاري الذي لم يصنّف أحدٌ في الأوّلين ولا في الآخرين مثله".⁽¹⁰⁾

حدود البحث:

هذا البحث يتناول حروف المعاني المحضة⁽¹¹⁾ فقط - وهي التي لا تشارك شيئًا من القسمين الآخرين أي الأسماء والأفعال - من حيث تركيبها وأثره في المعنى، ومعانيها، وأحكامها النحوية. ولا يشمل جميع الأدوات فالأدوات هي الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف؛ لأنّ تلك الأدوات تحتاج لدراسات مستقلة مستفيضة لا يسعها مجال هذه الدراسة. كما أنّ هذا البحث دراسة تطبيقية في الجزأين الأول والثاني من كتاب (فتح الباري بشرح صحيح البخاري) للحافظ ابن حجر العسقلاني، ويشمل: كتاب بدء الوحي، كتاب الإيمان، كتاب العلم، كتاب الوضوء، كتاب الغسل، كتاب الحيض، كتاب التيمم، كتاب الصلاة، كتاب مواقيت الصلاة، كتاب الأذان.

⁽¹⁰⁾ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، طبقات الحفاظ، تحقيق: د. علي محمد عمر (مكتبة الثقافة الدينية، 1417هـ - 1996م)، 579.

⁽¹¹⁾ بمعنى أنّها لا تقع إلا حرفًا.

أهداف البحث:

- الوقوف على أشهر حروف المعاني المركبة، مع ذكر معانيها وأحكامها النحوية.
- ذكر آراء النحاة حول تركيب هذه الحروف وبساطتها.
- أثر تركيب الحروف في المعنى والحكم.
- الإفادة من شواهد الحديث الشريف في الدراسات النحوية.

أسئلة البحث:

- ما المراد بالتركيب؟.
- ما دواعي التركيب، وفوائده؟.
- ما أثر التركيب في حروف المعاني؟.

التعريف بأهم مصطلحات البحث:

التركيب: المركب عند النحاة: (12) هو ما رُكِّبَ من كلمتين بمنزلة اسم واحد في شدة الانعقاد. والتركيب: "جمع الحروف البسيطة، ونظمها لتكون كلمة". (13)

حروف المعاني: هي التي يُعنى بها النحويون، والتي جاءت لتدلّ على معانٍ غيرها، نحو: مِنْ وَ إِلَى وَ ثُمَّ وَ غير ذلك. (14)

الحروف المختصة بالاسم أو الفعل: يقول ابن يعيش: "... إنَّ الحرف إنَّما يعمل إذا اختصَّ بالمعمول نحو حروف الجرِّ فإنَّها مختصَّة بالأسماء، ونحو حروف الجزم اختصَّت بالدخول على الأفعال". (15)

الحروف المشتركة بين الاسم والفعل: قال المرادي: "أما المشترك فحقه ألا يعمل، لعدم اختصاصه بأحدهما". (16)

الحروف المستقلة: وهي أحرف الجواب والتصديق مثل: بلى، كلاً، نعم، جبر، بجل، أجل.

(12) ينظر: أبو الحسن علي بن عيسى الرُّماني، رسالتان في اللغة (منازل الحروف - الحدود)، حققهما: إبراهيم السامرائي (عمّان: دار الفكر، 1984م)، 70.

(13) الشريف أبو الحسن علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، ط 2، وضع حواشيه وفهارسه: محمد باسل عيون السود (بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ - 2003م)، 60.

(14) ينظر: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ط 6، تحقيق: د. مازن المبارك (بيروت: دار النفائس، 1416هـ - 1996م)، 54.

(15) شرح المفصل: 186/1.

(16) الجنى الداني: 27.

الدراسات السابقة:

- 1 - (التركيب في المفردات والأدوات: صورته وآثاره) بحث ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، أ.د. محمد غالب عبد الرحمن وراق، 1983م.
- 2 - (حروف المعاني المركبة، وأثر التركيب فيها) بحث نُشر في مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، أ.د. فائزة عمر المؤيد، 1422هـ.
- 3 - (التركيب في حروف المعاني، وأثره في المعنى والإعراب) بحث ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، للطالب: مسفر عويض الحربي، 1428هـ-2007م.

خطة البحث: قام هذا البحث على مقدمة، وتمهيد تناولت فيه تعريف الحرف والتركيب، وأربعة فصول، هي: الفصل الأول: التركيب في الحروف المختصة بالاسم، والفصل الثاني: التركيب في الحروف المختصة بالفعل، والفصل الثالث: التركيب في الحروف المشتركة بين الاسم والفعل، والفصل الرابع: التركيب في الحروف المستقلة لا مختصة ولا مشتركة. بالإضافة إلى خاتمة تناولت أهم النتائج والتوصيات.

منهج البحث: اعتمدت في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على نصوص النحويين، ويقارن بين هذه النصوص، ويحللها، ويخرج بالنتائج، وتطبيق ذلك على الأحاديث النبوية الشريفة الواردة في الجزأين الأول والثاني من كتاب (فتح الباري بشرح صحيح البخاري) لابن حجر العسقلاني، ثم تحليل الشاهد الحديثي بالرجوع إلى كتب الشروح، وبيان موضعه، وتوضيح ما يحتاج إلى التوضيح.

التمهيد:

(أ) الحرف:

الحرف قسم من أقسام الكلمة؛ وذلك لأنّ الكلمة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف، فالاسم يدل على الذات، والفعل يدل على معنى مجرد منها، والحرف هو الرابط بين الذات والمعنى. (17)

تعريفه:

الحرف في اللغة: (18)

الحرف واحد حروف التّهجّي.

والحرف الطَّرْفُ والجانبُ، فحرف كلِّ شيءٍ طَرْفُهُ وشَفِيرُهُ وحَدُّهُ، وحَرْفُ الرأسِ: شِقَّاهُ. وحرف السفينة: جانبُ شِقَّاهِ.

ومنه حرف الجبل، أي: طرفه، وهو أعلاه المُحدَّدُ. وهو مَسِيلُ الماءِ.

والحرف من الإبل: الناقة الضّامرة الصّلبة شَبَّهت بحرف الجبل في شدتها وصلابتها.

(17) ينظر: حسن عباس، النحو الوافي، (مصر: دار المعارف، 1974م)، 66/1.

(18) ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1421هـ - 2001م)، مادة (ح ر ف)، 183، وجمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، حققه: عامر حيدر (بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ - 2003م)، مادة (ح ر ف)، 50/9.

والحرف: القراءة التي تُقرأ على أوجه. وما جاء في الحديث من قولــــه صلى الله عليه وسلم: (إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ)،⁽¹⁹⁾ أي: نزل على سبع لغات من لغات العرب.

وحرف الشيء: ناحيته، وفلان على حرف من أمره، أي: ناحية منه كأنه ينتظر ويتوقع، فإن رأى من ناحية ما يُحبُّ وإلا مال إلى غيرها.

والحرف الوجه الواحد، ومنه قوله تعالى: (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ ١١)،⁽²⁰⁾ أي: على وجه واحد، وهو أن يعبد على السراء دون الضراء، أو على شك، أي: لا يدخل في الدين على ثباتٍ وتمكّن؛ ”فهو إن أصابه خير - من صحّة وكثرة مال ونحوهما - اطمأن به، وإن أصابته فتنة - أي شر، من مرض أو فقر أو نحوهما - انقلب على وجهه عنه“.⁽²¹⁾

فمعاني الحرف لغة تدور حول الطرف والجانب والناحية والوجه الواحد.

وسبب تسميته حرفاً؛⁽²²⁾ أن الحرف في اللغة هو الطرف، وحرف كل شيء ناحيته كحرف الجبل والنهر والسيف وغيره.

الحرف في الاصطلاح:

عرّف سيبويه الحرف فقال: ”... وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنَى لَيْسَ بِاسْمٍ وَلَا فِعْلٍ ... وَأَمَّا مَا جَاءَ لِمَعْنَى لَيْسَ بِاسْمٍ وَلَا فِعْلٍ فَنَحْوُ:

ثُمَّ، وَسَوْفَ، وَوَاوِ الْقِسْمِ، وَوَاوِ الْإِضَافَةِ وَنَحْوِ هَذَا“.⁽²³⁾

وقال السيرافي في شرحه للتعريف: ”وإن سأل سائل فقال: لم قال: وحرف جاء لمعنى، وقد علمنا أنّ الأسماء والأفعال جئن لمعان؟ قيل له: إنّما أراد: وحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل، وذلك أنّ الحروف إنّما تجيء للتأكيد، كقولك: (إنّ زيداً أخوك)، وللنفي كقولك: (ما زيد أخاك) و (لم يقم أبوك)، وللعطف

كقولنا: (قام زيد وعمرو) ولغير ذلك من المعاني التي تحدث في الأسماء والأفعال، وإنّما تجيء الحروف مؤثرة في غيرها بالنفي والإثبات، والجمع والتفريق، وغير ذلك من المعاني“.⁽²⁴⁾

(19) أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه)، اعتنى به: حسان عبد المنان (الأردن: بيت الأفكار الدولية)، كتاب: الخصومات، باب: كلام الخصوم بعضهم في بعض، ح 2419، وكتاب: فضائل القرآن، باب: أنزل القرآن على سبعة أحرف، ح 4992.

(20) سورة الحج، الآية: 11.

(21) أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محيي الدين (صيدا: المكتبة العصرية، 1416هـ - 1995م)، 37.

(22) ينظر: أبو الحسن محمد بن عبد الله بن الوراق، علل النحو، تحقيق ودراسة: د. محمود الدرويش (الرياض: مكتبة الرشد، 1420هـ - 1999م)، 139، وأبو الفتح عثمان بن جني، سير صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: د. حسن هندواوي (دمشق: دار القلم، 1405هـ - 1985م)، 14/1، وأبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، أسرار العربية، تحقيق: د. فخر صالح قداره (بيروت: دار الجيل، 1415هـ - 1995م)، 35، وأبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ط 2، تحقيق: غازي مختار طليمات، و د. عبد الإله نبهان (بيروت: دار الفكر المعاصر، دمشق: دار الفكر، 142هـ - 2001م)، 45/1، والجنى الداني: 23-24.

(23) الكتاب: 2/1. وينظر: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضية (عالم الكتب)، 3/1، وأبو سعيد الحسن بن عبد الله المززيان السيرافي، شرح كتاب سيبويه، حققه: د. رمضان عبد التواب، و د. محمود فهمي حجازي، و د. محمد عبد الدايم (الهيئة المصرية العامة للكتاب)، 61-60/1، وأبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، الإيضاح، ط 2، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان (بيروت: عالم الكتب، 1416هـ - 1996م)، 72، وأبو الفتح عثمان بن جني، اللع في العربية، ط 2، تحقيق: حامد المؤمن (بيروت: عالم الكتب)، 47، وأبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، الصحاح في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، حققه وضبط نصوصه: د. عمر فاروق الطباع (بيروت: مكتبة المعارف، 1414هـ - 1993م)، 87.

(24) شرح الكتاب: 52/1.

كما رجّح ابن فارس رأي سيبويه في تعريف الحرف فقال: "وقد أكثر أهل العربية في هذا، وأقرب ما فيه ما قاله سيبويه، إنّه الذي يفيد معنى ليس باسم ولا فعل. نحو قولنا: (زيدٌ منطلقٌ) ثم تقول (هل زيدٌ منطلقٌ؟) فأفدنا ب (هل) ما لم يكن في (زيد) ولا (منطلق)". (25)

ويعترض البطلوسي على تعريف الزجاجي للحرف بأنّه (ما دلّ على معنى في غيره) (26) قائلاً: "هذا الحد غير صحيح عند متأمله حتى يزداد فيه: ولم يكن أحد جزأي الجملة المفيدة. أو يقال كما قال سيبويه: ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ... وهو حدّ صحيح لا مطعن فيه". (27) كما ذكر حدوداً كثيرة للحرف عند النحاة. (28)

وقد اختلف النحاة في تحديد مفهوم الحرف، فالزجاجي أفرد باباً خاصاً، تحدث فيه عن اختلاف النحويين في تحديد الاسم والفعل والحرف. (29)

كما أورد ابن يعيش خلافاً كثيرة للنحاة في تحديد مفهوم الحرف، (30) ويبيّن المرادي في مقدمة كتابه أهمية وضع تعريف لحرف المعنى. (31)

ومنهم من قال: الحرف ما دلّ على معنى في غيره (32) فقط، (33) نحو: مِنْ وإِلى وَثُمَّ، ف (مِنْ) تدخل للتبعيض (34) وتدلّ على تبعيض غيرها، لا على تبعيضها نفسها، نحو: أخذتُ درهمًا من مال زيدا، ف (مِنْ) تدخل لتبعيض المال، والبعض هو الدرهم من المال. وكذلك سائر حروف المعاني.

وقولهم: (ما دلّ على معنى في غيره) يخرج بذلك الفعل، وأكثر الأسماء. و (فقط) يخرج به من الأسماء ما يدلّ على معنى في نفسه، ومعنى في غيره كأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط.

ويقول الرّماني: "الحرف: كلمة لا تدلّ على معنى إلا مع غيرها ممّا معناها في غيرها". (35)

وقال ابن يعيش في تعريفه للحرف بأنّه: "كلمة دلت على معنى في غيرها". (36)

(25) الصحابي في فقه اللغة العربية: 87.

(26) ينظر: الإيضاح في علل النحو: 54.

(27) أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطلوسي، الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق: سعيد عبد الكريم (بيروت: دار الطليعة)، 74-75.

(28) ينظر: المصدر السابق: 74-79.

(29) ينظر: الإيضاح في علل النحو: 46، 54-55.

(30) ينظر: شرح المفصل: 471/8-474.

(31) ينظر: الجنى الداني: 20-22.

(32) ينظر: الإيضاح في علل النحو: 54، وعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، الجمل في النحو، حققه: د. علي توفيق الحمد، (بيروت: مؤسسة الرسالة - إريد: دار الأمل، 1404هـ - 1984م)، 18، وأبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، قدّم له وبوبه: د. علي بو ملحم (بيروت: دار ومكتبة الهلال، 1393هـ)، 379، وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين (بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ - 1998م)، 22/1.

(33) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 50/1.

(34) ينظر: الكتاب: 307/2، والمقتضب: 44/1.

(35) رسالتان في اللغة: 67. وينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 471/8، وأبو علي عمر بن محمد الشلوبيني، التوطئة، دراسة وتحقيق: د. يوسف أحمد المطوع (مكتبة الإيمان)، 113، وعلي بن مؤمن بن عصفور، المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار، وعبد الله الجبوري (1392هـ - 1972م)، 46/1، وعلي بن مؤمن بن عصفور، شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح (بيروت: عالم الكتب، 1419هـ - 1999م)، 101/1، والجنى الداني: 20.

وقد أنكر على من قال في تعريفه للحرف (ما جاء لمعنى في غيره) بقوله: "وقولهم ما دلّ على معنى في غيره أمثل من قول مَنْ يقول ما جاء لمعنى في غيره؛ لأنّ في قولهم ما جاء لمعنى في غيره إشارة إلى العلة والمراد من الحدّ الدلالة على الذات لا على العلة التي وضع لأجلها إذ علة الشيء غيره". (37)

وقولهم: (كلمة) جنس عام يشمل الاسم والفعل والحرف. (38) "وعلم من تصدير الحدّ به أنّ ما ليس بكلمة فليس بحرف: كهمزتي النقل والوصل، وياء التصغير. فهذه من حروف الهجاء، لا من حروف المعاني. فإنّها ليست بكلمات بل أبعاض كلمات. وهذا أولى من تصدير الحدّ بـ (ما)، لإبهامها". (39)

وعرّف ابن مالك الحرف بقوله: "الحرف كلمة لا تقبل إسناداً وضعياً بنفسها ولا بنظير". (40)

وشرحه ابن عقيل بقوله: "والحرف كلمة لا تقبل إسناداً وضعياً) - احترز من الإسناد اللفظي فإنّه يقبله نحو: من حرف جرّ، وهل حرف استفهام. (بنفسها ولا بنظير) - احترز من الأسماء الملازمة للنداء نحو: يا فلّ فإنّها لا تقبل إسناداً وضعياً بنفسها، لكن لها نظير يقبله، نحو: رجل، فتقول: في الدار رجل. والحرف لا نظير له يقبله". (41)

وبذلك فقد أجمع النحاة على أنّ الحرف لا يدلّ على معنى في نفسه، وخالفهم في ذلك الشيخ بهاء الدين محمد بن النحاس في (التعليقة) بقوله: إنّه يدلّ على معنى في نفسه. (42)

أقسام الحروف:

قسّم الزجاجي الحروف إلى ثلاثة أقسام، هي:

حروف المعجم: وهي الأصوات التي لا تدلّ على معنى من معاني الأسماء والأفعال والحروف، ولكنها أصل تركيبها.

والحروف التي هي أبعاض الكلم، نحو: العين من جعفر، والضاد من ضرب، وما أشبه ذلك، ونحو: النون من (أن) واللام من (لم) وما أشبه ذلك.

وأما حروف المعاني: فهي التي يُعنى بها النحويون، والتي جاءت لتدلّ على معانٍ في غيرها، نحو: مِنْ وَإِلَى وَتَمَّ وَغَيْر ذلك. (43)

(36) شرح المفصل: 471/8.

(37) شرح المفصل: 471/8.

(38) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 471/8، والجنى الداني: 20.

(39) الجنى الداني: 20.

(40) محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، حققه: محمد بركات (دار الكاتب العربي، 1387هـ - 1967م)، 3. (41) بهاء الدين عبد الله بن عقيل العفيلي، المساعد على تسهيل الفوائد، ط 2، تحقيق: د. محمد بركات (مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، 1422هـ - 2001م)، 6/1-7. وينظر: محمد بن عبد الله بن مالك، شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد بدوي المختون (جيزة: هجر، 1410هـ - 1990م)، 10/1.

(42) ينظر: بهاء الدين محمد بن إبراهيم بن النحاس، التعليقة على المقرب، تحقيق: د. جميل عبد الله (عمان: وزارة الثقافة، 1424هـ - 2004م)، 61-62، وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الأشياء والنظائر في النحو، تحقيق: محمد عبد القادر (صيدا: المكتبة العصرية، 1426هـ - 2006م)، 76-75/3.

(43) ينظر: الإيضاح في علل النحو: 54.

خصائص الحرف:

تتميز الحروف بمميزات عن كل من الاسم والفعل، منها:

- أنّ الحرف لا يتألف منه ومن كلمة أخرى كلام، أي: لا يتألف الحرف مع الحرف ولا مع الاسم ولا مع الفعل؛ ذلك لأنّ الحرف جاء لمعنى في غيره فقط لا في نفسه - أي: في الاسم والفعل - فهو كالجاء منهما وجزء الشيء لا ينعقد مع غيره. ولكن أفاد الحرف مع الاسم في النداء، نحو: يا زيد، و يا عبد الله، فالحرف والاسم قد اتلف منهما كلام مفيد في النداء؛ ذلك لأنّ حرف النداء (يا) ناب مناب الفعل (أدعو) أو (أنادي).⁽⁴⁴⁾

يقول سيويوه: " ... حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار يا بدلا من اللفظ بالفعل، كأنه قال: يا، أريدُ عبدَ الله، فحذفُ أريدُ وصارت يا بدلا منها؛ لأتّك إذا قلت: يا فلان، غلّم أتّك تريده. ومّا يدلّك على أنّه يتّصب على الفعل وأنّ يا صارت بدلا من اللفظ بالفعل قولُ العرب: يا إياك، إنّما قلت: يا إياك أعنى، ولكنهم حذفوا الفعل وصار يا وأيا وأي بدلا من اللفظ بالفعل ".⁽⁴⁵⁾

- خلوه من علامات الأسماء والأفعال.⁽⁴⁶⁾

يقول ابن جني: "والحرف ما لم تحسّن فيه علامات الأسماء، ولا علامات الأفعال، وإنّما جاء لمعنى في غيره، نحو: (هل)، و (بل)، و (قد)، فلا تقول: من هل، ولا قد بل. ولا تأمّر به ".⁽⁴⁷⁾

- أنّ الحروف كلّها مبنية؛ لم يُعرب منها شيء، لبقائها على أصلها في البناء؛⁽⁴⁸⁾ ولأنّ أصل الإعراب هو الإبانة عن المعاني المختلفة، نحو: (ما أحسن زيد)، في النفي، و (ما أحسن زيد؟)، في الاستفهام، و (ما أحسن زيدا!)، في التعجب. فلو لم تُعرب الأسماء لالتبس معناها.⁽⁴⁹⁾

⁽⁴⁴⁾ ينظر: الكتاب: 147/1، والأصول في النحو: 40/1-41، والإيضاح: 72-73، وعمر بن ثابت الثماني، الفوائد والقواعد، دراسة وتحقيق: د. عبد الوهاب الكحلة (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1422هـ - 2002م)، 47-48، ومحمد بن الحسن الرضوي الإستراباذي، شرح الرضوي على الكافية، عمل: يوسف حسن (بيروت: منشورات جامعة بنغازي - مطابع الشروق)، 33/1-34، وعبد العزيز بن جمعة القواس، شرح ألفية ابن معطي، تحقيق ودراسة: د. علي الشمولي (الرياض: مكتبة الخريجي، 1405هـ - 1985م)، 192/1-193.

⁽⁴⁵⁾ الكتاب: 147/1.

⁽⁴⁶⁾ ينظر: اللمع في العربية: 46-47، والفوائد والقواعد: 25، وأبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي، تحقيق: د. يحيى مراد (القاهرة: دار الحديث)، 14، واللباب في علل البناء والإعراب: 51/1، ومحمد بن عبد الله بن مالك، شرح الكافية الشافية، حققه: د. عبد المنعم أحمد هريدي (مكة المكرمة: دار المأمون للتراث - مركز البحث العلمي، 1402هـ - 1982م)، 172/1، وشرح ألفية ابن معطي: 215/1، وأبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محبي الدين (صيدا: المكتبة العصرية، 1417هـ - 1996م)، 25/1، وأبو الحسن علي بن محمد الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، قدّم له: حسن محمد (بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ - 1998م)، 37/1، وهمع الهوامع: 39/1.

⁽⁴⁷⁾ اللمع في العربية: 46-47.

⁽⁴⁸⁾ ينظر: الإيضاح في علل النحو: 77، وأسرار العربية: 52، والشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى، التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق: محمد باسل عيون السود (بيروت: دار الكتب العلمية، 1421هـ - 2000م)، 53/1، وهمع الهوامع: 58/1.

⁽⁴⁹⁾ ينظر: علل النحو: 142-143، والإيضاح في علل النحو: 77-82، وأسرار العربية: 40، واللباب في علل البناء والإعراب: 52/1-53، 55.

- أنّ الحروف مفتقرة في بيان معانيها إلى غيرها، فلا يظهر معنى الحرف إلا بانضمامه إلى غيره من الأسماء والأفعال؛ فحروف الجر مثلاً تحتاج إلى المجرور، فإذا قلنا: (من) و (إلى)، لم يفهم المعنى إلا إذا اقترن الحرف بغيره من الأسماء أو الأفعال. (50)
- أنه لا يجوز أن يُخبر عنها، ولا يجوز أن تكون خبراً، فلا يُخبر عنها كما يُخبر عن الاسم، فلا نقول: (إلى منطلق)، ولا (عن ذاهب)، كما نقول: (الرجل منطلق)، و (زيد ذاهب)، ولا يجوز أن تكون خبراً، فلا نقول: (محمد إلى)، ولا (عمرو عن). (51)
- يقول ابن السراج: "الحروف: ما لا يجوز أن يخبر عنها ولا يجوز أن تكون خبراً نحو: من، وإلى". (52)
- أنه لا يجوز أن يكون أحد جزئي الجملة المفيدة التي هي الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، نحو: (يقومُ زيدٌ) ف (يقومُ) فعل، و (زيدٌ) فاعله، فإذا قلنا: (ما يقومُ زيدٌ) ف (ما) أفادت في الجملة التي بعدها النفي، وليست هي الفعل ولا الفاعل، ونحو: (زيدٌ منطلقٌ) ف (زيدٌ) مبتدأ، و (منطلقٌ) خبره، فإذا قلنا: (هل زيدٌ منطلقٌ؟) ف (هل) أفادت فيما بعدها الاستفهام، وليست هي المبتدأ ولا الخبر. (53)
- أنه لا يجوز تصريحها ولا اشتقاقها، فالاسم يكون فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه، نحو: ضربَ زيدٌ وضربتُ زيداً، وجاءني غلامٌ زيدٍ، ولا يكون هذا في الحرف. وكذلك الفعل يكون ماضياً ومضارعاً وأمرأ، نحو: ضربَ، يضربُ، اضربُ، ولا يكون هذا في الحرف؛ لأنّ (من) تدلّ على ابتداء الغاية، و (إلى) تدلّ على انتهاء الغاية، و (هل) تدلّ على الاستفهام، و (بل) تدلّ على الاستدراك، ولا يكون فيها شيء من التصرف. (54) والدليل على ذلك أنّ الحروف يشتقُّ منها، ولا تكون مشتقةً أبداً، فقولهم: سوفُته، أي قلت له: سوف أفعل كذا، ونحو قولهم: سألتُك حاجةً فلو ليت لي، أي قلت: لولا كذا وكذا، فاشتقوا الفعل من الحرف المركب من (لو)، و (لا). (55)
- يقول ابن جنّي: " ... الحروف يشتقُّ منها ولا تشتقُّ هي أبداً. وذلك أنّها لما جمدت فلم تتصرف شابهت بذلك أصول الكلام الأول التي لا تكون مشتقةً من شيء؛ لأنّه ليس قبلها ما تكون فرعا له ومشتقةً منه". (56)
- كونه فضلة، أي: صالحاً للسقوط. (57)

(50) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 474/8، وأوضح المسالك: 31/1-32، وهمع الهوامع: 64/1.
(51) ينظر: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، الأصول في النحو، ط 4، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1420 هـ - 1999 م)، 40-37/1، وعلل النحو: 137، والفوائد والقواعد: 25، وأسرار العربية: 29، وشرح المفصل لابن يعيش: 472/8، وشرح الكافية الشافية: 160/1، وشرح الرضي على الكافية: 33/1، وشرح ألفية ابن معطي: 215/1.
(52) الأصول في النحو: 37/1.
(53) ينظر: الفوائد والقواعد: 26، واللباب في علل البناء والإعراب: 51/1، وشرح ألفية ابن معطي: 215/1.
(54) ينظر: أبو الفتح عثمان بن جنّي، الخصائص، تحقيق: محمد النجار، ومعه كتاب الفهارس المفصلة لخصائص ابن جنّي: صنعه: د. عبد الفتاح السيد (القاهرة: معهد المخطوطات العربية، 1418 هـ-1997 م)، 37/2، وشرح ألفية ابن معطي: 215/1.
(55) ينظر: الخصائص: 37/2، وشرح الجمل لابن عصفور: 253/2.
(56) الخصائص: 37/2.
(57) ينظر: شرح الكافية الشافية: 159/1، وشرح ألفية ابن معطي: 215/1.

يقول ابن مالك: "قَدْ يُضَمُّ الحَرْفُ إِلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ وَالفِعْلِيَّةِ فَيَكُونُ فِيهِمَا فَضْلَةً، أي: صَالِحًا لِلسُّفُوطِ". (58)

- استعمال الحروف بعضها مكان بعض، (59) نحو: (إلى) تكون بمعنى (مع)، (60) كقوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾، (61) أي: مع الله، ونحو: (في) تكون بمعنى (على)، (62) كقوله تعالى: ﴿وَأَصْلَبَنَّاكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾، (63) أي: عليها، ونحو: (من) تكون بمعنى (مُدْ)، (64) كقول زهير ابن أبي سلمى: (65)

أَفْوَيْنَ مِنْ جَجَجٍ وَمِنْ شَهْرٍ؟

لِمَنْ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحَجْرِ

أي: مُدَّ جَجَجٍ وَمُدُّ شَهْرٍ.

- أنه لا يجوز تثنيتهما ولا جمعها. (66)

يقول الصيمري: "ومن خواص الحرف: امتناع كون خواص الاسم والفعل فيه، أي أن الحرف لا تدخل عليه الألف واللام، ولا يُتْنَى، ولا يُجْمَع، ولا يَتَصَرَّفُ تصريف الفعل". (67)

(ب) الحروف بين البساطة والتركيب:

قسّم النحاة الحرف تقسيمات عدّة؛ ومن أهم هذه التقسيمات ما يلي:

- محض وهو الذي لا يقع في الكلام إلا حرفاً، ومشترك وهو المشارك للأسماء أو الأفعال أو كليهما، وذلك كما فعل الإربلي. (68)
- عامل لا غير، وغير عامل لا غير، وعامل وغير عامل، وذلك كما فعل المالقي. (69)

(58) شرح الكافية الشافية: 160-159/1.

(59) ينظر: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تأويل مشكل القرآن، شرحه ونشره: السيد أحمد صقر (المكتبة العلمية)، 578-565، وحروف المعاني: 76-75، 79-87، والخصائص: 315-306/2، وعلي بن محمد الهروي، الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوحي (دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، 1413هـ - 1993م)، 290-267، وأبو منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق ومراجعة: عبد الرزاق المهدي (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1422هـ-2002م)، 253-248.

(60) ينظر: أبو الحسن علي بن عيسى الرّماني، معاني الحروف، حققه: الشيخ عرفان الدمشقي (صيدا: المكتبة العصرية، 1426هـ - 2005م): 159، والخصائص: 307/1، وأبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: محمد محيي الدين (صيدا: المكتبة العصرية، 1424هـ - 2003م): 88/1.

(61) سورة الصف، الآية: 14.

(62) ينظر: معاني الحروف: 81، والخصائص: 307/1، والأزهية: 267، وجواهر الأدب: 229، ورسف المباني: 451، ومغني اللبيب: 191/1.

(63) سورة طه، الآية: 71.

(64) ينظر: الأزهية: 283.

(65) زهير ابن أبي سلمى ربعة المزني، ديوان زهير ابن أبي سلمى، (بيروت: دار صادر)، 27. والبيت من شواهد: أسرار العربية: 246، وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، شرح شواهد المغني، ذيل بتصحيحات وتعليقات: الشيخ محمد محمود الشنقيطي (بيروت: دار مكتبة الحياة)، 750/2، وعبد القادر بن عمر البغدادي، خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، قدّم له ووضع هوامشه: د. محمد نبيل طريقي (بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ - 1998م)، 441/9، وأحمد بن الأمين الشنقيطي، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، شرح وتحقيق: أ. د. عبد العال سالم (القاهرة: عالم الكتب، 1421هـ - 2001م)، 142/3.

القنّة: أعلى الشيء أو أعلى الجبل. الحجّر: ديار ثمود ناحية الشام عند وادي القرى. أفوَيْنَ: أي خلون وأقفرن من السكان. جَجَج: جمع ججة، وهي السنة. ينظر: لسان العرب: 199/4، 244/15.

(66) ينظر: سر صناعة الإعراب: 781/2، والتبصرة والتذكرة: 14.

(67) التبصرة والتذكرة: 14.

(68) ينظر: جواهر الأدب: 22.

(69) ينظر: رسف المباني: 100-101.

- بسيط، ومركب، وذلك كما فعل الثمانيني، والجرجاني، وأبو حيان. (70)
- أحادي، وثنائي، وثلاثي، ورباعي، وخماسي، وذلك كما فعل المرادي. (71)
- مختص بالاسم، ومختص بالفعل، ومشتك بين الاسم والفعل، وذلك كما فعل ابن السراج، والثمانيني، والجرجاني، والمرادي. (72)

والتركيب في اللغة: (73)

رَكِبَ فلانٌ فلانًا بأمرٍ، وارتكبه، ورَكِبَ الدابةَ يركبُ رُكوبًا، أي: علا عليها. وكلُّ ما عَلِيَ فقد رُكِبَ وارتُكِبَ. قال الله تعالى: ﴿وَدَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ﴾. (74) ورَكِبَهُ الدَّيْنُ ونحوه.

ورَكَّبَ الشيءَ: وضع بعضه على بعضٍ، وقد تَرَكَّبَ وتراكَّبَ.

وأرَكَّبَ المَهْرُ إذا حان رُكوبُهُ، فهو مُرَكَّبٌ، وتراكَّبَ السحابُ وتراكم: صار بعضه فوق بعض.

والرَّكِيبُ: يكون اسمًا للمُرَكَّبِ في الشيء، كالفَصِّ يُرَكَّبُ في كَفَّةِ الخاتم.

فمعاني التركيب لغة تدور حول التجمع والاندماج.

والمركَّب عند النحاة: هو ما رُكِبَ من كلمتين بمنزلة اسم واحد في شدة الانعقاد. (75)

والتركيب: "كالترتيب لكن ليس لبعض أجزائه نسبة إلى بعض تقدمًا وتأخرًا. التَّرْكِيبُ: جمع الحروف البسيطة، ونظمها لتكون كلمة". (76)

اختلاف النحاة في تركيب الحروف وبساطتها:

يقول الثمانيني: "اعلم أنّ الحرف قد يكون مفردًا، وقد يكون مركَّبًا. فإذا كان مفردًا دلّ على معنى يخصه. فإذا كان حرفين دلا على معنيين، فإذا ركبت أحدهما مع الآخر بطل معناهما، ودلّ مجموعهما على معنى ثالث لم يدلّ عليه كل واحد منهما منفردًا". (77)

وقد بيّن بعض النحاة (78) أنّ التركيب فرع الإفراد والبساطة، وخلاف الأصل.

يقول الأنباري في مسألة: (كم) مركبة أو مفردة؟: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّها مفردة؛ لأنّ الأصل هو الإفراد، وإنّما التركيب فرع، ومنّ تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومنّ عدلّ عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل؛ لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتمدة". (79)

(70) ينظر: الفوائد والقواعد: 26، وارتشاف الضرب: 2363/5.

(71) ينظر: الجنى الداني: 25-29.

(72) ينظر: الأصول في النحو: 54-55/1، والجنى الداني: 25.

(73) ينظر: العين: مادة (ر ك ب)، 365، ولسان العرب: مادة (ر ك ب)، 499/1.

(74) سورة يس، الآية: 72.

(75) ينظر: رسالتان في اللغة: 70.

(76) التعريفات: 60.

(77) الفوائد والقواعد: 26.

(78) ينظر: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف: محمد محيي الدين (بيروت: المكتبة العصرية، 1424 هـ - 2003 م)، 245/1، واللباب في علل البناء والإعراب: 224/1، وشرح

المفصل لابن يعيش: 59/1، 243/7، ووصف المباني: 287، والجنى الداني: 271.

(79) الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة: رقم (40): 245/1.

ويقول العكبري في باب الفرق بين (إنّ) المفتوحة والمكسورة: ”... والمفتوحة عاملة ومعمول فيها، فهي كالمركّب، والمكسورة كالمفرد، والمفرد أصل للمركّب“ (80).

ويقول ابن يعيش في تعريف الاسم العلمي وتقسيمه: ”(الاسم العلم يكون مفردًا ومركّبًا) فالمفرد هو الأصل؛ لأنّ التركيب بعد الإفراد“ (81).

كما ضعّف مذهب القائلين بتركيب (لن) قائلاً: ”وهو قول يضعف إذ لا دليل يدل عليه، والحرف إذا كان مجموعته يدل على معنى فإذا لم يدل دليل على التركيب وجب أن يعتقد فيه الإفراد، إذ التركيب على خلاف الأصل“ (82).

وذكر المرادي اختلاف النحويين في أصل (لن)، هل هي بسيطة أم مركبة؟ فقال: ”... وردّ القول بالتركيب، بأوجه: الأول: أنّ البساطة أصل، والتركيب فرع، فلا يدعى إلا بدليل قاطع“ (83).

وتعرّض السيوطي في كتابه (الأشباه والنظائر) للتركيب، حيث ذكر فيه مباحث كثيرة، فقال: ”الأول: أنّه خلاف الأصل؛ لأنّه بعد الإفراد، ثم ردّ على مَنْ زعم أنّ ألا وأما للاستفتاح مركبتان من همزة الاستفهام ولا وما النافية، وعلى مَنْ زعم تركيب لن ولولا وإذا ومنذ ومهما وإما“ (84).

ويتبيّن من أقوال النحاة السابقة أنّه يحتاج إلى دليل يدلّ عليه؛ لأنّ التركيب على خلاف الأصل؛ ولأنّ ما جاء على أصله لا يسأل عن علته.

فوائد التركيب:

للتركيب فوائد، منها:

إفادة حكم جديد: يقول الأنباري حول تركيب (لن): ”الحروف إذا ركبت تغيّر حكمها بعد التركيب عمّا كانت عليه قبل التركيب. ألا ترى أنّ (هل) لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإذا ركبت مع (لا) ودخلها معنى التحضيض جاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، فيقال: زيدًا هلاً ضربت، فكذلك ههنا؟ ويمكن أن يقال على هذا أيضًا: إنّ (هلاً) ذهب منها معنى الاستفهام، فجاز أن يتغير حكمها، وأما (لن) فمعنى النفي باق فيها، فينبغي ألا يتغير حكمها“ (85).

وقال أيضًا: ”... لأنّ (لولا) مركبة من لو ولا، فلما ركبنا خرجت لو من حدها ولا من الجحد؛ إذ ركبنا فصيرتاً حرفاً واحداً، فإن الحروف إذا ركب بعضها مع بعض تغيّر حكمها الأول، وحدث لها بالتركيب حكم آخر، كما قلنا في (لولا) بمعنى التحضيض، ولوماً وألاً وما أشبهه“ (86).

(80) اللباب في علل البناء والإعراب: 224/1.

(81) شرح المفصل: 59/1.

(82) المصدر السابق: 242/7.

(83) الجنى الداني: 271.

(84) الأشباه والنظائر: 105/1.

(85) أسرار العربية: 289.

(86) المصدر السابق: 65/1.

إفادة معنى جديد: يقول سيبويه: "هذا باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل ولا تغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها ... ومثل ذلك: هَلَا وَلَوْلَا وَأَلَا، أَلْزَمُوهُنَّ لَا، وَجَعَلُوا كَلًّا واحدة مع لا بمنزلة حرف واحد، وَأَخْلَصُوهُنَّ لِلْفِعْلِ حيث دخل فيهن معنى التحضيض". (87)

وقد أورد السيرافي هذا المعنى بقوله: "فقد رأينا حروفاً يتغير معناها، بتركيب غيرها معها". (88)

ويقول ابن جني: "فهذا يدل على أن الشئيين إذا خُطَا حدث لهما حُكْم ومعنى لم يكن لهما قبل أن يمتزجا؛ ألا ترى أن (لولا) مركبة من (لو) و(لا)، ومعنى (لو) امتناع الشيء لامتناع غيره، ومعنى (لا) النفي أو النهي، فلما رُكِبَا معاً حدث معنى آخر، وهو امتناع الشيء لوقوع غيره". (89)

فالحروف إذا رُكِبَ بعضها مع بعضٍ تغيّرت أحكامها ومعانيها. ولذا يقول ابن يعيش عن حروف التحضيض (لولا ولوما وهلا وألا): "اعلم أن هذه الحروف مركبة تدل مفرداتها على معنى، وبالضم والتركيب تدل على معنى آخر لم يكن لها قبل التركيب وهو التحضيض". (90)

الاختصار: ذكر ذلك السيوطي فقال في تركيب (إمّا): "ومن الاختصار تركيب إمّا العاطفة على قول سيبويه من إن الشرطية وما النافية؛ لأنها تعني عن إظهار الجمل الشرطية حذراً من الإطالة". (91)

ومن دواعي التركيب:

كثرة الاستعمال: يقول سيبويه في أصل (لن): "فأمّا الخليل فزعم أنّها لا أن؛ ولكنهم حذفوا لكثرتهم في كلامهم كما قالوا: وَيَلْمُهُ يَرِيدُونَ: وَيَئِ لَأَمِّهِ، وكما قالوا: يَوْمَئِذٍ وَجَعَلْتُ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ، كما جعلوا هَلَاً بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ فَإِنَّمَا هِيَ هَلٌ وَلَا". (92)

ويقول ابن جني في (هَلَمْ): "وأصلها ها لَمْ، فكثرت استعمالها، وَخُطِبَتْ (ها) بـ (لَمْ)، توكيداً للمعنى لشدة الاتصال، فحذفت الألف لذلك". (93)

وأشار إليه ابن يعيش في قوله: "وكان الخليل يذهب في إحدى الروايتين عنه إلى أن الأصل في لن لا أن ثم خففت لكثرة الاستعمال". (94)

طلب التخفيف: يقول الأنباري في باب (حبذا): "إنّما جعلوهما بمنزلة كلمة واحدة طلباً للتخفيف على ما جرت به عادتهم في كلامهم". (95)

(87) الكتاب: 458/1-459.

(88) شرح الكتاب: 81/1.

(89) سر صناعة الإعراب: 306/1.

(90) شرح المفصل: 66/8.

(91) الأشباه والنظائر: 40/1.

(92) الكتاب: 407/1.

(93) الخصائص: 278/1.

(94) شرح المفصل: 242/7.

(95) أسرار العربية: 112.

فقد ذكرنا اختلاف النحاة في تركيب الحروف وبساطتها، وتبين أنّ الأصل عدم التركيب، فالتركيب فرع عن البساطة، وإنّما يتعيّن إن دلّ عليه دليل ظاهر قاطع. كما ذكرنا جوانب من فوائد التركيب، ودواعيه.

وعليّنا ألا نقبل القول بالتركيب في الحروف مطلقاً، ولا أن نرفضه مطلقاً، فإن دلّ عليه دليل ظاهر قبلناه وإلا رفضناه؛ إذ الأصل عدم التركيب، كما بيّن ذلك ابن يعيش بقوله: "والحرف إذا كان مجموعته يدل على معنى فإذا لم يدل دليل على التركيب وجب أن يعتد فيه الإفراد، إذ التركيب على خلاف الأصل" (96).

التركيب في الحروف المختصة بالفعل:

(إذ ما) حرف الشرط.

نوع: (إذ ما):

هي من الحروف التي تجزم فعلين مثل (إن) الشرطية.

اختلف النحاة في نوع (إذ ما)، هل هي حرف أم اسم؟

فذهب سيبويه، (97) والجمهور، (98) إلى أنّها حرف شرط بمنزلة (إن) الشرطية في المعنى والعمل. فقولنا: إذ ما تُقْمُ أقْم، فمعناه: إن تُقْمُ أقْم.

يقول سيبويه: "فما يُجَارَى به من الأسماء غير الظروف مَنْ وَمَا وَأَيُّهُمَ وَمَا يُجَارَى به من الظروف أَيُّ جِينٍ وَمَتَى وَأَيْنَ وَأَتَى وَحَيْثُ وَمِنْ غَيْرِهِمَا إِنْ، وَإِذْ مَا وَلَا يَكُونُ الْجَزَاءُ فِي حَيْثُ وَلَا فِي إِذْ حَتَّى يُضَمَّ إِلَى كَلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا فَتَصِيرُ إِذْ مَعَ مَا بِمَنْزِلَةِ إِنْ وَمَا وَكَأَنَّهَا لَيْسَتْ مَا فِيهِمَا بَلْغُو وَلَكِنْ كَلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعَ مَا بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ" (99).

فجعلها سيبويه حرفاً لوقوعها موقع (إن)، كما أنّه لم يقدّم دليل على اسميتها.

وتابع المبرد سيبويه في أنّ (إذ ما) حرف شرط لا اسم ظرف، فقال في بداية (باب المجازاة وحروفها): "فمن عواملها من الظروف ... ومن الأسماء ... ومن الحروف التي جاءت لمعنى: إن، وإذ ما" (100).

وقال في موضع آخر: "ومن حروف المجازاة (مهما) ... وكذلك حروف المجازاة إلّا ما كان من (حيثما) و (إذ ما)، فإنّ (ما) فيهما لازمة. لا يكونان للمجازاة إلّا بها" (101).

(96) شرح المفصل: 242/7.

(97) ينظر: الكتاب: 432/1.

(98) ينظر: المقتضب: 46/2، والمقرب: 273/21، وشرح المفصل لابن يعيش: 285/7، وشرح الكافية الشافية: 1622/3-1623، ورصف المبانى: 148-149، وأبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تحقيق: سيدني جلازر (دار أضواء السلف: نيوهيفن كونيتيكت، 1947م): 404، وأوضح المسالك: 185/4، وشرح الأشموني: 248/3.

(99) الكتاب: 431/1-432.

(100) المقتضب: 46/2.

(101) المقتضب: 48/2-49.

وقد نُقِلَ عنه أنها باقية على اسميتها في أكثر كتب النحاة. ⁽¹⁰²⁾ يقول ابن عصفور في ذلك: ”ومذهب المبرد أن (إذ ما) اسم، وسبب ذلك أن إذ قد ثبت لها الاسمية فلا تخرج عن ذلك ما أمكن“. ⁽¹⁰³⁾

وذكر ذلك أيضاً ابن مالك، وتبعه النحاة، حيث قال: ”وعن المبرد وابن السراج وأبي علي أن إذ ما باق على اسميته“. ⁽¹⁰⁴⁾ وقال أيضاً في (شرح الكافية الشافية): ”ومذهب المبرد وابن السراج، وأبي علي ومن تابعهم أن اسميتها باقية مع التركيب“. ⁽¹⁰⁵⁾

أما قول المبرد: ”ولا يكون الجزاء في (إذ) ولا في (حيث) بغير (ما)؛ لأنهما ظرفان يُضافان إلى الأفعال. وإذا زدت على كل واحد منهما (ما) منعنا الإضافة فعملتا“. ⁽¹⁰⁶⁾

وقوله: ”أما (إذ) فتنبئ عن زمان ماض. وأسماء الأزمان تضاف إلى الأفعال. فإذا أُضيفت إليها كانت معها كالشيء الواحد. ومتى جزمتمها فصلت منها؛ ألا ترى أنك تقول: جئتكَ يومَ خرج زيدٌ. وهذا يومٌ يخرج زيد، و(هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ)“. ⁽¹⁰⁷⁾ - فلما وصلتها ب (ما) جعلتهما شيئاً واحداً فانفصلت من الإضافة فعملت“. ⁽¹⁰⁸⁾

فظاهر كلامه - في القولين السابقين - يدلّ على أنه لم يصرّح بظرفية (إذ ما)، وإنما بظرفية (إذ) فقط، بخلاف ما نُقِلَ عنه من أنها باقية على اسميتها في أكثر كتب النحاة.

وذهب ابن السراج، ⁽¹⁰⁹⁾ والفرسي، ⁽¹¹⁰⁾ إلى أنها باقية على اسميتها مع التركيب، وأن مدلولها من الزمان صار مستقبلاً، بعد أن كان ماضياً.

أما ابن السراج فقد صرّح باسميتها، حيث قال: ”وأما الظروف التي يجازى بها: فمتى وأين وأنى، وأي حين، وحيثما، وإذ ما“. ⁽¹¹¹⁾

كما صرّح بذلك الفرسي حيث قال: ”والظروف التي يُجَازَى بِهَا مَتَى وَأَيْنَ وَأَنَّى وَأَيُّ حِينٍ وَحَيْثُمَا وَإِذْ مَا وَلَا يُجَازَى بِحَيْثُ، وَلَا بِإِذْ حَتَّى يَلْزَمَ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مَا“. ⁽¹¹²⁾

وقد فصّل ابن يعيش القول في حرفية (إذ ما) حيث قال: ”فإن قيل إذ ظرف زمان ماض والشرط لا يكون إلا بالمستقبل فكيف تصح المجازاة بها فالجواب من وجهين: أحدهما: أن إذ هذه التي تستعمل في الجزاء مع ما ليست الظرفية وإنما هي حرف غيرها ضمت إليها ما فركبا للدلالة على هذا المعنى كأنما.

⁽¹⁰²⁾ ينظر: جواهر الأدب: 435، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 198/2، وشرح التسهيل لابن مالك: 67/4، وشرح الرضي على الكافية:

90/4، والجنى الداني: 191، ومغني اللبيب: 102/1، وهمع الهوامع: 435/2.

⁽¹⁰³⁾ شرح جمل الزجاجي: 198/2.

⁽¹⁰⁴⁾ شرح التسهيل: 67/4.

⁽¹⁰⁵⁾ شرح الكافية الشافية: 1622/3.

⁽¹⁰⁶⁾ المقتضب: 47/2.

⁽¹⁰⁷⁾ سورة المائدة، الآية: 119.

⁽¹⁰⁸⁾ المقتضب: 54/2.

⁽¹⁰⁹⁾ ينظر: الأصول في النحو: 156/2، 159.

⁽¹¹⁰⁾ ينظر: الإيضاح: 252.

⁽¹¹¹⁾ الأصول في النحو: 159/2.

⁽¹¹²⁾ الإيضاح: 252.

والثاني: أنها الظرف إلا أنها بالعقد والتركيب غيرت ونقلت عن معناها بلزوم ما إياها إلى المستقبل وخرجت بذلك إلى حيز الحروف ولذلك قال سيبويه ولا يكون الجزاء ...“ (113)

فهو يرى أنّ (إذ) المستعملة في الجزاء إما أن تكون حرفاً غير (إذ) الظرفية التي هي اسم، ثم رُكِّبت مع (ما)، للدلالة على معنى الجزاء. وإما أن تكون هي (إذ) الظرفية رُكِّبت مع (ما)، وصارا حرفاً واحداً.

أما ابن مالك فقد حكم بحرفيتها حيث قال:” وأما حيثما ... ولا يجوز أن تكون منقولة كإذ ما إلى الحرفية ... بخلاف إذ ما، فإنها كانت قبل دخول ما عليها اسم زمان ماض خالياً من معنى الشرط، فلما دخلت عليها (ما) صارت أداة شرط بمعنى (إن) مختصة بالمستقبل، وزال ما كان فيها من معنى الاسم، ولم نعلم نقلها إلى معنى آخر غير الشرط، فحكمنا بحرفيتها، لأن دلالتها على معنى الحرف مُتَيَقِّنة، ودلالتها على معنى الاسم مشكوك فيها، والحكم بمقتضى ما يُتَيَقَّن أولى“ (114)

وقال أيضاً:” والصحيح ما ذهب إليه سيبويه لأنها قبل التركيب حكمَ باسميتها لدلالتها على وقت ماضٍ دون شيء آخر يُدعى أنها دالةٌ عليه. ولمساواتها بعض الأسماء في قبول بعض علامات الاسمية كالتنوين والإضافة إليها. والوُفُوع مَوْقِعٌ مَفْعُولٌ فِيهِ ... وَمَوْقِعٌ مَفْعُولٌ بِهِ ... وَأَمَّا بَعْدَ التَّرْكِيبِ فَمَدْلُوهَا المَجْمَعُ عَلَيْهِ: مَعْنَى المَجَازَةِ، وَهُوَ مِنْ مَعَانِي الحُرُوفِ. وَمَنْ ادَّعى أَنَّ لَهَا مَدْلُولاً آخَرَ زَائِداً عَلَى ذَلِكَ فَلَا حُجَّةَ لَهُ، وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ غَيْرُ قَابِلَةٍ لِشَيْءٍ مِنَ العَلَامَاتِ الَّتِي كَانَتْ قَابِلَةً لَهَا قَبْلَ التَّرْكِيبِ فَوَجَبَ انْتِفَاءُ اسْمِيَّتِهَا، وَثَبُوتَ حَرْفِيَّتِهَا“ (115)

فهو يرى أنه لا خلاف في اسميتها عندما تجردت من (ما) أي: قبل التركيب، ودلت على الزمن الماضي، وقبلت بعض العلامات الخاصة بالأسماء كالتنوين، والإضافة إليها، أما بعد تركيبها مع (ما)، فإنها تدلّ على المجازاة، ولا خلاف في ذلك، والمجازاة من معاني الحروف، فوجب أن تكون حرفاً.

كما حكم المالقي بحرفية (إذ ما) لتوفر خواص الحرفية فيها، لبنائها، وطلبها الفعل، وتأثيرها فيه، واختصاصها به، فقال في معرض حديثه عن (إذ):” وكان حقها أن تكون في كل موضع حرفاً، إذ هي متوغلة في البناء، لا تخرج عنه أصلاً، وهذا شيء حقه في الحروف وهو أصل فيها، ولكن حكم باسميتها لأنها في معنى (حين). وتكون معمولاً كسائر الظروف، فإذا صرنا إلى الشرط والجزاء قلنا: إذ ما تقم أقم ... فجزمنا بها متصلة بـ (ما) الأفعال المضارعة، وحكمنا على الماضية أنها في موضع جزم، وكان حكمها في ذلك حكم (إن) الشرطية، فقوي حكمها في الحرفية لبنائها المذكور وبكونها حرفين، وطلبها الفعل باختصاصها به وتأثيرها فيه، وهذه خاصية الحروف ... والصحيح مذهب سيبويه لخواص الحرفية فيها ولم يقدّم دليل على القطع باسميتها كما دخل في غير باب الجزاء“ (116)

(113) شرح المفصل: 285/7.

(114) شرح التسهيل: 72/4.

(115) شرح الكافية الشافية: 1622/3-1623.

(116) رصف المباني: 149-148.

ورأي سيبويه بحر فيتها هو الراجح؛ لأنها أشبهت (إن) في المعنى والعمل، ولتوفر خواص الحرف فيها، لبنائها، وطلبها الفعل، وتأثيرها فيه واختصاصها به، ولعدم وجود دليل يقطع باسميتها، كما ذكر المالقي. (117) كما أنه بعد تركيبها مع (ما)، دلت على معنى المجازاة، والمجازاة من معاني الحروف، فوجب أن تكون حرفاً، كما ذكر ابن مالك. (118)

أصل: (إذ ما):

اختلف النحاة في أصل (إذ ما)، هل هي بسيطة أم مركبة؟

ذهب سيبويه، (119) والجمهور، (120) إلى أن (إذ ما) حرف مركب من (إذ) و (ما). فعندما تركيبت (إذ) الظرفية، وهي اسم زمان ماضٍ، مع (ما) الزائدة، فارقت الاسمية، وصارت حرف شرط بمنزلة (إن)، مختصة بالمستقبل. يقول سيبويه: "ولا يكون الجزاء في حيث ولا في إذ حتى يضم إلى كل واحد منهما ما فتصير إذ مع ما بمنزلة إنما وكأنما ليست ما فيهما بلغو ولكن كل واحد منهما مع ما بمنزلة حرف واحد. فما كان من الجزاء بإذ ما قول العباس بن مرداس: (121)

إذ ما أتيت على الرسول فقل له **حقاً عليك إذا اطمأن المجلس**، (122)

كما ذكر المبرد أن (إذ ما) مركبة من (إذ) ضم إليها (ما) فقال: "ولا يكون الجزاء في (إذ) ولا في (حيث) بغير (ما)؛ لأنهما ظرفان يُضافان إلى الأفعال. وإذا زدت على كل واحد منهما (ما) منعنا الإضافة فعملنا"، (123)

وذكر ابن السراج أنه لا يجازى بها إلا بضم (ما) إليها قائلاً: "لا يجازى بحيث، وإذ حتى يضم إليهما (ما) تصير مع كل واحد منهما بمنزلة حرف واحد". (124)

وقال ابن جني مصرحاً بتركيبها: "... واستدللت على ذلك بقولهم: قمت إذ قمت ... ثم لما ضم إليها (ما) وركبها معها ...". (125)

و وافقهم العكبري قائلاً: "أصل (إذ ما) عند سيبويه (إذ) الزمانية رُكبت معها (ما) فنقلتها عن الاسمية فهما حرف، ولما نُقلت عن ذلك جعلت شرطية لأنها في الأصل ظرف زمان ماضٍ، فلما نُقلت استعملت فيما مقتضاه الزمان". (126)

(117) ينظر: رصف المباني: 148-149.

(118) ينظر: شرح الكافية الشافية: 1622/3-1623.

(119) ينظر: الكتاب: 432/1.

(120) ينظر: المقتضب: 47/2، 54، والأصول في النحو: 159/2، والخصائص: 131/1، واللباب في علل البناء والإعراب: 55/2، وشرح المفصل لابن يعيش: 285/7، وشرح الكافية الشافية: 1622/3-1623، وجمع الهوامع: 453/2.

(121) العباس بن مرداس السلمى، ديوان العباس بن مرداس السلمى، جمعه وحقه: د. يحيى الجبوري (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1412هـ - 1991م)، 88، وروايته في الديوان: (إذما أتيت على النبي). والبيت من شواهد: الكتاب: 432/1، وأبو جعفر أحمد بن محمد النحاس، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: د. زهير غازي (بيروت: عالم الكتب، 1406هـ - 1986م)، 164، والمقتضب: 47/2، وخزانة الأدب: 30/9.

(122) الكتاب: 432/1.

(123) المقتضب: 47/2.

(124) الأصول في النحو: 159/2.

(125) الخصائص: 131/1.

(126) اللباب في علل البناء والإعراب: 55/2.

كما أكد ابن يعيش أنّ (إذ ما) حرف مركب من (إذ) و (ما)، وذكر أنّ (إذ) المستعملة في الجزاء، إمّا أنّ تكون حرفاً غير (إذ) الظرفية، ثم رُكبت مع (ما)، لتدلّ على معنى الجزاء. وإمّا أن تكون هي (إذ) الظرفية رُكبت مع (ما)، ونُقلت عن معناها، وصارا حرفاً واحداً. (127)

ووافق ابن عصفور سيبويه في تركيبها قائلاً: "والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من أنها ركبت مع ما وصارت معها كالشيء الواحد وبطل معناها لأنها صارت جزء كلمة". (128)

ويرى ابن مالك أنّ (إذ ما) مركبة حيث قال: "وأما (إذ ما) فأصلها (إذ) ضم إليها (ما) بعدما سلبت معناها الأصلي، وجعل حرف شرط بمعنى (إن)، فجرى مجراها، وعمل عملها". (129)

وقال أيضاً: "... إذ ما، فإنها كانت قبل دخول ما عليها اسم زمان ماض خالياً من معنى الشرط، فلما دخلت عليها (ما) صارت أداة شرط بمعنى (إن) مختصة بالمستقبل، وزال ما كان فيها من معنى الاسم، ولم نعلم نقلها إلى معنى آخر غير الشرط". (130) وقال في (شرح الكافية الشافية): "وَمَذْهَبُ سَيَّبِيوِيَهْ أَنَّ (إذ) رُكِبَتْ مَعَ (ما) فَفَارَقَتْهَا الْأَسْمِيَّةُ وَصَارَتْ حَرْفَ شَرْطٍ مِثْلَ (إن) ". (131)

وقال أبو حيان في تركيبها: " (إذ ما) إذ كانت (إذ) قبل التركيب واستعمالها للشرط ظرف زمان فلما رُكبت مع (ما) وجُعِلت للشرط وخرجت من نوع الاسمية إلى نوع الحرفية لزم تركيبه". (132) كما عدّها في باب (حروف المعاني وحصرها) من الحروف المركبة. (133)

وذكر المرادي أيضاً أنّها مركبة قائلاً: " وإمّا ذكرتها في الرباعي، وفقاً لمن عدّها فيه، لكونها ترُكبت مع (ما)، فصارا كأنهما كلمة واحدة". (134)

وقد ردّ خالد الأزهرى على ابن السراج، والفارسي اللذين قالوا: إنّ (إذ) قبل دخول (ما) عليها اسم، والأصل فيها عدم التغيير، فقال: إنّ التغيير قد تحقق فيها بدليل أنّها كانت للماضي وصارت للمستقبل، وإنّ التغيير في زمانها لا يلزمه التغيير في ذاتها، مثل المضارع فإنّه موضوع لأحد الزمانين: الحال أو الاستقبال، وإذا دخلت عليه (لم) فإنّ زمانه ينقلب إلى الماضي مع بقاء ذاته على أصلها. (135)

يقول خالد الأزهرى: " وقال الميرد، وابن السراج، والفارسي: إنها ظرف زمان، وإن المعنى في المثال: متى تقم أقم. واحتجوا بأنها قبل دخول (ما) كانت اسماً. والأصل عدم التغيير. وأجيب بأن التغيير قد تحقق، بدليل أنّها كانت للماضي فصارت للمستقبل، فدلّ على أنّها نُزِعَ منها ذلك المعنى البتة. واعترض بأنه لا يلزم من تغيير زمانها، تغيير ذاتها كالمضارع، فإنه موضوع لأحد الزمانين، الحال أو الاستقبال، وإذا دخل عليه (لم)، انقلب زمانه إلى الماضي مع بقاء ذاته على أصلها". (136)

(127) ينظر: شرح المفصل: 285/7.

(128) شرح جمل الزجاجة: 198/2.

(129) شرح التسهيل: 67/4.

(130) شرح التسهيل: 72/4.

(131) شرح الكافية الشافية: 1622/3.

(132) منهج السالك: 404.

(133) ينظر: ارتشاف الضرب: 2363/5.

(134) الجنى الداني: 508.

(135) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح: 398/2.

(136) المصدر السابق.

كما ذكر السيوطي أنّ (إذ ما) مركبة: "وأصلها: إذ التي هي ظرفٌ لما مضى، فزيد عليها (ما) وجوباً في الشرط، فجزم بها. واستدلّ سيبويه بأنها لما ركّبت مع (ما) صارت معها كالشيء الواحد، فبطل دلالته على معناها الأوّل بالتركيب،

وصارت حَرْفًا". (137)

فبعد أن كان معناها اسم زمان ماضٍ، خاليًا من معنى الشرط صارت مع دخول (ما) عليها حرف شرط بمنزلة (إن) ومختصة بالمستقبل. وهذا التغيير الحاصل لها سببه التركيب مع (ما)؛ حيث إنّها انتقلت من الاسم إلى الحرفية، وأصبحت حرف شرط يدلّ على الزمن المستقبل بعد أن كانت ظرفاً للزمن الماضي؛ لأنّ الشرط مختصّ بالمستقبل.

ومع ما ذكره سيبويه من أنّ (إذ ما) مركبة من (إذ) و (ما)، وتابعه أكثر النحاة في ذلك، وجدت الرضي يقول إنّ (إذ ما) عند سيبويه غير مركبة. (138)

والراجح عندي ما ذهب إليه سيبويه والجمهور من أنّ (إذ ما) مركبة من (إذ) الظرفية و (ما) الزائدة، ففارقت بذلك الاسم، وصارت حرف شرط بمنزلة (إن) الشرطية.

معنى: (إذ ما):

(إذ) من الألفاظ المشتركة، تكون اسمًا، وحرفًا، وتنقسم إلى ستة أقسام: (139)

الأول: أن تكون ظرفًا لما مضى من الزمان مضافةً أبدأً إلى الجملة، والتنوين هو المعوض منها، نحو: جئتُ إذ جاء زيدٌ، ونحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِيُرَوْا أَعْمَلَهُمْ﴾. (140)

والثاني: أن تكون ظرفًا لما يستقبل من الزمان، بمعنى (إذا)، نحو قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْتَمُونَ ٧٠ إِذِ الْأَعْلَىٰ فِي أَعْقِبِهِمْ﴾. (141)

والثالث: أن تكون للتعليل، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ أَلْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾. (142)

والرابع: أن تكون للمفاجأة حين تقع بعد (بيننا أو بينما)، يقول سيبويه: "بينما أنا كذلك إذ جاء زيد ... فهذا لما ثَوَّفَهُ وَتَهَجَّمُ عَلَيْهِ مِنْ حَالٍ أَنْتَ فِيهَا". (143)

والخامس: أن تكون زائدة، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ﴾. (144)

والسادس: أن تكون شرطية، فتجزم فعلين، بشرط أن تفترن بها (ما) فتكفها عن الإضافة كما كتبت (إن) و (كأن) عن العمل.

(137) همع الهوامع: 453/2.

(138) ينظر: شرح الكافية: 89/4. يقول الرضي: "وأما (إذ ما) فهو عند سيبويه حرف كان، ولعله نظر إلى أن لفظة (ما) تدخل على (إذا) مع أن فيه معنى الشرط وهي للمستقبل؛ وإن دخلت على الماضي كان، ولا تصير جازمة معها فكيف بإذ، الخالية من معنى الشرط الموضوع للماضي، فإذا ما، عنده غير مركبة".

(139) ينظر: رصف المباني: 148-149، والجنى الداني: 185-190، ومغني اللبيب: 98-94/1.

(140) سورة الزلزلة، الآية: 6.

(141) سورة غافر، الآية: 70-71.

(142) سورة الزخرف، الآية: 39.

(143) الكتاب: 311/2.

(144) سورة البقرة، الآية: 30.

وقد ذكر سيبويه أنه لا يُجازى بها إلا بضم (ما) إليها. ⁽¹⁴⁵⁾ فهي من الحروف التي لا تؤدي معنى الشرط إلا إذا ألحقت

بها (ما)، وحكم إضافة (ما) لـ (إذ) لازمة، لذا يقول المبرد: " ... وكذلك حروف المجازة إلا ما كان من (حيثما) و (إذ ما)، فإن (ما) فيهما لازمة. لا يكونان للمجازة إلا بها". ⁽¹⁴⁶⁾

وأكد على ذلك ابن السراج فذكر أنه لا يُجازى بها إلا بضم (ما) إليها. ⁽¹⁴⁷⁾

كما ذكر الصيمري أيضاً أنه لا يُجازى بـ (حيث) و (إذ) و (إذا) بغير (ما)؛ "لأنها ظروف تُصاف إلى الجمل، فجعلت (ما) ملازمة لها؛ لتمنعها من حكم الإضافة، وتنقلها إلى باب الجزاء، لأن الإضافة توضحها والمجازة بأبها الإبهام". ⁽¹⁴⁸⁾

ويرى ابن يعيش أيضاً أن (حيث) و (إذ) و (إذا) من الظروف التي لا يُجازى بها إلا بضم (ما) إليها؛ لأنها "مبهمة تفتقر إلى جملة بعدها توضحها وتبينها فتتزلت الجملة منها منزلة الصلة من الموصول فكانت في موضع جر بإضافتها إليها منتزلة منها منزلة الجزء من الكلمة فلما أرادوا المجازة بها لزمهم إبهامها وإسقاط ما يوضحها فألزموها ما كما ألزموا إنما وكأنما وربما جعلوا لزوم ما دلالة على إبطال مذهبا الأول". ⁽¹⁴⁹⁾

فمعناها الشرط بعد اقترانها بـ (ما)، كما أنها عملت الجزم بعد اتصالها أيضاً، وهذا التغيير الحاصل لها سببه التركيب.

وأدوات الشرط تقتضي وجود جملتين لا يتم المعنى إلا بهما معاً، فالجملة الأولى منهما هي جملة الشرط، وسُميت شرطاً؛ لأنها علامة على وجود الثانية، نحو: إن أسلمت دخلت الجنة، ⁽¹⁵⁰⁾ والجملة الثانية هي جملة الجزاء أو الجواب، وسُميت جزاء؛ لأنها مترتبة على الشرط، فأشبهت جزاء الأفعال أو الأعمال وما يترتب عليها من ثواب أو عقاب، وجواباً؛ لأنها أشبهت جواب السؤال؛ وذلك لأنها تقع بعد الشرط كما يقع الجواب بعد السؤال. ⁽¹⁵¹⁾

ونظراً لأن (إذ ما) لا تنفرد بمعنى خاص بها بين أدوات الجزاء قل استعمالها في اللغة.

⁽¹⁴⁵⁾ ينظر: الكتاب: 432/1.

⁽¹⁴⁶⁾ المقتضب: 49-48/2.

⁽¹⁴⁷⁾ الأصول في النحو: 159/2.

⁽¹⁴⁸⁾ التنصير والتذكير: 261.

⁽¹⁴⁹⁾ شرح المفصل: 284-283/7.

⁽¹⁵⁰⁾ ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 279/7، وشرح ألفية ابن معطي: 319/1، والمساعد: 143/3.

⁽¹⁵¹⁾ ينظر: شرح شذور الذهب: 354، والمساعد: 146/3، والتصريح بمضمون التوضيح: 400/2.

أحكام: (أدما):

وهي من الحروف التي تقتضي فعلين مثل (إن) الشرطية يسمّى أولهما شرطاً، وثانيهما جواباً وجزاء. وقد بيّن سيبويه أركان الجملة الشرطية، وهي: أداة الشرط، وفعل الشرط، وجواب الشرط، حيث قال: "وقُبِحَ في الكلام أن تَعْمَلَ إنْ أوْ شيءٌ من حروف الجزاء في الأفعال حتى تَجْزِمَهُ في اللفظ ثم لا يكون لها جواب يَنْجِزُ بما قبله". (152)

وقال ابن مالك: "ولا بُدُّ لأداةِ المَجَازَةِ من فِعْلٍ يَلِيهَا يسمّى شرطاً، وفعلٍ بعده - أو ما يَقُومُ مَقَامَهُ - يسمّى جَوَابًا وِجْزَاءً". (153)

فأدوات الشرط تتطلب جملتين، الجملة الأولى تسمى جملة الشرط، والثانية تسمى جملة جواب الشرط، ويوضح ابن مالك سبب تسمية الجملة الأولى بالشرط، والثانية بالجزاء بقوله: "كل من الأدوات المذكورة يقتضي جملتين، وألاهما ملزومة للثانية، تسمى الأولى شرطاً، لأن وجود الملزوم علامة على وجود اللزوم، والشرط في اللغة العلامة. وتسمى الثانية جزاء وجواباً، لأنه مدعى فيها بأنها لازمة لما جعل شرطاً، كما يلزم في العرف الجواب للسؤال، والجزاء للإساءة أو الإحسان، فسميت بذلك على الاستعارة والتشبيه". (154)

وجوه جملة الشرط، وجملة الجواب:

إذا كانت جملة الشرط، وجملة الجواب جملتين فعليتين، فإن فعلهما يكون على أربعة أوجه: (155)

الوجه الأول: أن يكون الفعلان مضارعين، نحو: **إِنْ يَقُمْ زيدٌ يَقُمْ عمرو، ونحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾**. (156)

الوجه الثاني: أن يكون الفعلان ماضيين، ويكونان في محل جزم، نحو: **إِنْ قَامَ زيدٌ قَامَ عمرو، ونحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾**. (157)

الوجه الثالث: أن يكون فعل الشرط ماضياً، والجواب فعلاً مضارعاً، نحو: **إِنْ قَامَ زيدٌ يَقُمْ عمرو، ونحو قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَرَزَقْنَاهَا نُوفً اإِيَّاهُمْ أَعْمَلْتُمْ فِيهَا﴾**. (158)

الوجه الرابع: أن يكون فعل الشرط مضارعاً، وجواب الشرط فعلاً ماضياً، وهو قليل، نحو قوله تعالى: **﴿إِنْ نَشَأْ نُزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةٌ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خُضِعِينَ﴾**، (159) لأن تابع الجواب جواب.

(152) الكتاب: 436/1.

(153) شرح الكافية الشافية: 1584/3.

(154) شرح التسهيل: 74-73/4.

(155) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 200/2، وشرح الكافية الشافية: 1584-1588، والتصريح بمضمون التوضيح: 401/2.

(156) سورة البقرة، الآية: 284.

(157) سورة الإسراء، الآية: 8.

(158) سورة هود، الآية: 15.

(159) سورة الشعراء، الآية: 4.

الأحكام الخاصة بفعلي الشرط والجواب من حيث الإعراب: (160)

ذكر ابن مالك (161) أنه إذا كان فعلا الشرط والجواب ماضيين فهما مجزومان تقديراً، وإذا كان فعل الشرط ماضيًا، والجواب فعلاً مضارعاً، فالمختار هو الجزم، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَلَهُمْ فِيهَا﴾، (162) والرفع جائز كثير، كقول زهير ابن أبي سلمى: (163)

وَأِنْ أَنَا خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ: لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ

برفع (يقول).

وإذا كان فعلا الشرط والجواب مضارعين وجب جزمهما، وقد يجيء جواب الشرط مرفوعاً، ويكون الشرط فعلاً

مضارعاً مجزوماً، كقراءة طلحة بن سليمان (164) لجواب الشرط في قوله تعالى: ﴿أَيُّمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ﴾، (165) برفع (يدرككم).

حالات اقتران جواب الشرط بالفاء: (166)

يقول ابن مالك: "أصلُ جَوَابِ الشَّرْطِ أَنْ يَكُونَ فِعْلاً صَالِحاً لَجَعْلِهِ شَرْطاً". (167)

فإذا كان الجواب لا يصلح أن يكون شرطاً، وجب اقترانه بالفاء، كالجمله الاسمية، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ بَخِيرٌ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، (168) وكالطبية، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾، (169) وكالفعلية المنفية ب (ما)، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ﴾، (170) أو (لن)، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾، (171) أو التي فعلها غير متصرف، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ۖ فَعَسَىٰ رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنَّكَ﴾، (172) أو مقرون ب (قد)، نحو قوله تعالى: ﴿وَأِنْ حَقَّتْ عِذَةُ فُسُوقٍ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ﴾، (173) أو بحرف تنفيس، نحو قوله تعالى: ﴿وَأِنْ حَقَّتْ عِذَةُ فُسُوقٍ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ﴾، (174) وقد تُحذف الفاء الواجب ذكرها للضرورة.

(160) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 201-200/2، وشرح الكافية الشافية: 1591-1588/3، وهمع الهوامع: 460-459/2.

(161) ينظر: شرح الكافية الشافية: 1591-1588/3.

(162) سورة هود، الآية: 15.

(163) ديوان زهير: 91. والبيت من شواهد: الكتاب: 436/1، وشرح أبيات سيبويه لابن النحاس: 165، والدرر اللوامع: 82/5.

الخليل: المحتاج الفقير. المسألة: طلب العطاء والحاجة. الحرم: الممنوع. ينظر: لسان العرب: 259/11.

(164) وخرجه ابن جني على حذف فاء الجواب، أي: فيدرككم الموت، وهي قراءة ضعيفة. ينظر: أبو الفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبيين

وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي، د. عبد الحلیم النجار. (القاهرة، 1415 هـ - 1994 م)، 193/1.

(165) سورة النساء، الآية: 78.

(166) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 202-201/2، وشرح الكافية الشافية: 1598-1594/3، وهمع الهوامع: 459-457/2.

(167) شرح الكافية الشافية: 1594/3.

(168) سورة الأنعام، الآية: 17.

(169) سورة آل عمران، الآية: 31.

(170) سورة يونس، الآية: 72.

(171) سورة آل عمران، الآية: 115.

(172) سورة الكهف، الآية: 39-40.

(173) سورة يوسف، الآية: 77.

(174) سورة التوبة، الآية: 28.

وقد تُغني (إذا) الفُجائية عن الفاء، إذا كان الجواب جملة اسمية، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْتُلُونَ﴾. (175)

إلى غير ذلك من الأحكام المتعلقة بـ (إذ ما)، كحكم الفعل المقترن بـ (الفاء) أو بـ (الواو) الواقع بعد الشرط والجواب، (176) أو الواقع بين الشرط والجواب، (177) وحذف فعل الشرط وجوابه، (178) والحكم إذا اجتمع الشرط والقسم، (179) وصدارة أداة الشرط. (180)

ولم ترد (إذ ما) مطلقاً في (فتح الباري بشرح صحيح البخاري) كاملاً ممّا يدل على أنّها حرف نادر الاستعمال في اللغة.

الخاتمة

ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

- التعرف على معاني هذه الحروف - (كأنّ) حرف التشبيه، و(لكنّ) حرف الاستدراك، و(إذنّ)، و(لنّ) حرفي النصب، و(إذ ما) حرف الشرط، و(لما) حرف الجزم، و(ألاّ، وهلاّ، ولولا، ولوما) حروف التحضيض، و(أماّ) حرفي التنبيه والاستفتاح، و(إمّا) حرف العطف، و(بلى، وكلاً) حرفي الجواب - في الحديث الشريف، والوقوف على اختلاف النحاة في تركيب هذه الحروف وبساطتها.
- أنّ الأصل في الحروف عدم التركيب، فالتركيب فرع عن البساطة، وإنّما يتعيّن إن دلّ عليه دليل ظاهر قاطع.
- أنّ للتركيب فوائد، منها: إفادة حكم جديد، وإفادة معنى جديد، والاختصار، كما أنّ من دواعيه: كثرة الاستعمال، وطلب التخفيف.
- أثبت البحث عدم صحة ما نُقل عن المبرد في أكثر كتب النحاة أنّ (إذ ما) باقية على اسميتها، بل هي حرف شرط كما ذكر سيبويه.
- الراجع - أنّ (إذ ما) مركبة من (إذّ) الظرفية، و (ما) الزائدة، وهو مذهب سيبويه وجمهور النحاة، ففارقت بذلك الاسمية، وصارت حرف شرط بمنزلة (إنّ) الشرطية، فكما أصبح معناها الشرط بعد اقترانها بـ (ما)، عملت الجزم بعد اتصالها أيضاً، وهذا التغيير الحاصل لها سببه التركيب مع (ما) حيث إنّها انتقلت من الاسمية إلى الحرفية، وأصبحت حرف شرط يدلّ على الزمن المستقبل بعد أن كانت ظرفاً للزمن الماضي؛ لأنّ الشرط مختصّ بالمستقبل.
- لم ترد (إذ ما) مطلقاً في (فتح الباري بشرح صحيح البخاري) كاملاً ممّا يدل على أنّها حرف نادر الاستعمال في اللغة.

(175) سورة الروم، الآية: 36.

(176) ينظر: الكتاب: 447/1-448، وشرح الكافية الشافية: 1603/3، وأوضح المسالك: 193/4.

(177) ينظر: الكتاب: 447/1، وشرح الكافية الشافية: 1606/3-1607، والتصريح بمضمون التوضيح: 409/2.

(178) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 203/2، وهمع الهوامع: 463/2-464.

(179) ينظر: الكتاب: 444/1، وشرح الكافية الشافية: 1615/3.

(180) ينظر: الكتاب: 67/1-68، 440-442، والمقتضب: 68/2، 300، والأصول في النحو: 187/2، 236، وهمع الهوامع: 461/2.

التوصيات:

- ضرورة الإفادة من شواهد الحديث الشريف في الدراسات النحوية، فهو الأصل الثاني من أصول الاستشهاد بعد القرآن الكريم. واختلاف النحاة في الاحتجاج بالأحاديث الشريفة؛ لأنها رويت بالمعنى، ليس معناه أنّ جميعها قد روي بالمعنى، وإنّما روي معظمها باللفظ كما في كتب الصحاح الستة.
- دراسة هذه الحروف المركبة في بقية الأجزاء الأخرى من كتاب (فتح الباري بشرح صحيح البخاري) الذي يقع في سبعة عشر مجلداً، للتعرف على معانيها الأخرى التي لم ترد في الجزأين الأول والثاني، ولمعرفة ما كُثِرَ استخدامه منها في الحديث الشريف، وأثر تركيب هذه الحروف في المعنى والحكم، فقد أدت معاني لم تكن لتؤديها وهي مفردة، كـ (كأنّ، وإذّما، ولَمّا، وألّا، وهلّا، ولولا، ولوَمَا)، وتغيّرت أحكامها السابقة بعد التركيب أيضاً، فالحروف إذا رُكِبَ بعضها مع بعضٍ تغيّرت أحكامها ومعانيها، كما مرّ في البحث.
- دراسة التركيب في حروف المعاني الأخرى فهذا البحث قد تناول حروف المعاني المحضة فقط - وهي التي لا تشارك شيئاً من القسمين الآخرين أي الأسماء والأفعال - من حيث تركيبها وأثره في المعنى، ومعانيها، وأحكامها النحوية.

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الإربلي، علاء الدين بن علي (1412هـ - 1991م) جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، صنعة: د. إميل بديع يعقوب، بيروت: دار النفائس.
- الأزهري، الشيخ خالد بن عبد الله (1421هـ - 2000م) التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي (1419هـ - 1998م) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، قدّم له: حسن محمد، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (1415هـ - 1995م) أسرار العربية، تحقيق: د. فخر صالح قداره، بيروت: دار الجيل.
- (1424هـ - 2003م) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف: محمد محيي الدين، بيروت: المكتبة العصرية.
- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه)، اعتنى به: حسان عبد المنان، الأردن: بيت الأفكار الدولية.
- البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن السيد، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق: سعيد عبد الكريم، بيروت: دار الطليعة.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر (1418هـ - 1998م) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، قدّم له ووضع هوامشه: د. محمد نبيل طريقي، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد (1422هـ - 2002م) فقه اللغة وسر العربية، تحقيق ومراجعة: عبد الرزاق المهدي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الثماني، عمر بن ثابت (1422هـ - 2002م) الفوائد والقواعد، دراسة وتحقيق: د. عبد الوهاب الكحلة، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (1405هـ - 1985م) سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي، دمشق: دار القلم.
- (1405هـ - 1985م) اللمع في العربية، ط 2، تحقيق: حامد المؤمن، بيروت: عالم الكتب.
- (1415هـ - 1994م) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي، د. عبد الحليم النجار، القاهرة.
- الخصائص، تحقيق: محمد النجار، القاهرة: معهد المخطوطات العربية.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد (1426هـ - 2005م) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، وعليه تعليقات مهمة للشيخ: عبد العزيز بن باز، والشيخ: عبد الرحمن البراك، الرياض: دار طيبة.
- حسن عباس (1974م) النحو الوافي، مصر: دار المعارف.

- أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي (1947م) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تحقيق: سيدني جلازر، دار أضواء السلف: نيوهيفن كونيتيكت.
- (1418هـ - 1998م) ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق ودراسة: د. رجب عثمان، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- الخليل بن أحمد الفراهيدي (1421هـ - 2001م) العين، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الرضي، محمد بن الحسن الإسترابادي، شرح الرضي على الكافية، من عمل: يوسف حسن، بيروت: منشورات جامعة بنغازي - مطابع الشروق.
- الرُّماني، أبو الحسن علي بن عيسى (1984م) رسالتان في اللغة (منازل الحروف - الحدود)، حقّهما: إبراهيم السامرائي، عمّان: دار الفكر.
- (1426هـ - 2005م) معاني الحروف، حقّقه: الشيخ عرفان دمشقي، صيدا: المكتبة العصرية.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (1404هـ - 1984م) حروف المعاني، حقّقه: د. علي توفيق الحمد، إربد: دار الأمل.
- (1404هـ - 1984م) الجمال في النحو، حقّقه: د. علي توفيق الحمد، إربد: دار الأمل.
- (1416هـ - 1996م) الإيضاح في علل النحو، ط 6، تحقيق: د. مازن المبارك، بيروت: دار النفائس.
- الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (1393هـ) المفصل في صنعة الإعراب، وبذيله كتاب المفصل في شرح أبيات المفصل: للسيد محمد بدر الدين، بيروت: دار ومكتبة الهلال.
- زهير ابن أبي سُلمى ربيعة المزني، ديوان زهير ابن أبي سُلمى، بيروت: دار صادر.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل البغدادي (1420هـ - 1999م) الأصول في النحو، ط 4، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (1316هـ - 1916م) الكتاب، مصر: المطبعة الكبرى الأميرية بولاق.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله المَرْزُبَان، شرح كتاب سيبويه، حقّقه: د. رمضان عبد التواب، و د. محمود فهمي حجازي، و د. محمد عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (1417هـ - 1996م) طبقات الحفاظ، تحقيق: د. علي محمد عمر، مكتبة الثقافة الدينية.
- (1418هـ - 1998م) همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية.
- (1426هـ - 2006م) الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: محمد عبد القادر، صيدا: المكتبة العصرية.
- شرح شواهد المغني، ذيل بتصحيحات وتعليقات: الشيخ محمد محمود بن التلاميذ الشنقيطي، بيروت: دار مكتبة الحياة.
- الصيمري، أبو محمد عبد الله بن علي، تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي، تحقيق: د. يحيى مراد، القاهرة: دار الحديث.

- الشريف الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحسيني (1424هـ - 2003م) التعريفات، ط 2، وضع حواشيه وفهارسه: محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الشنقيطي، أحمد بن الأمين (1421هـ - 2001م) الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، شرح وتحقيق: أ. د. عبد العال سالم، القاهرة: عالم الكتب.
- العباس بن مرداس السلمي (1412هـ - 1991م) ديوان العباس بن مرداس السلمي، جمعه وحقّقه: د. يحيى الجبوري، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي (1392هـ - 1972م) المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار، وعبد الله الجبوري.
- (1419هـ - 1999م) شرح جمل الزجاجة (الشرح الكبير)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، بيروت: عالم الكتب.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله العقيلي الهمداني (1422هـ - 2001م) المساعد على تسهيل الفوائد، ط 2، تحقيق: د. محمد بركات، مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي.
- العكبري، محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن أبي البقاء (1422هـ - 2001م) اللباب في علل البناء والإعراب، ط 2، تحقيق: غازي مختار طليمات، و د. عبد الإله نبهان، بيروت: دار الفكر المعاصر، دمشق: دار الفكر.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا الرازي (1414هـ - 1993م) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائله وسنن العرب في كلامها، حقّقه وضبط نصوصه: د. عمر فاروق الطباع، بيروت: مكتبة المعارف.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (1416هـ - 1996م) الإيضاح، ط 2، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان، بيروت: عالم الكتب.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري، تأويل مشكل القرآن، شرحه ونشره: السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية.
- ابن القواس، عبد العزيز بن جمعة (1405هـ - 1985م) شرح ألفية ابن معطي، تحقيق ودراسة: د. علي الشوملي، الرياض: مكتبة الخريجي.
- المالقي، أحمد بن عبد النور (1423هـ - 2002م) رصف المباني في شرح حروف المعاني، ط 3، تحقيق: أ.د. أحمد الخراط، دمشق: دار القلم.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله الأندلسي (1387هـ - 1967م) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، حقّقه: محمد بركات، دار الكاتب العربي.
- (1402هـ - 1982م) شرح الكافية الشافية، حقّقه: د. عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة: دار المأمون للتراث - مركز البحث العلمي.
- (1410هـ - 1990م) شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد بدوي المختون، جيزة: هجر.
- المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب.
- المرادي، الحسن بن قاسم (1413هـ - 1992م) الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د. فخر الدين قباوه، و أ. محمد نديم، بيروت: دار الكتب العلمية.

- ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم (1424هـ - 2003م) لسان العرب، حققه: عامر حيدر، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن النحاس، بهاء الدين محمد بن إبراهيم الشافعي (1424هـ - 2004م) التعليقة على المقرب، تحقيق: د. جميل عويضة، عمان: وزارة الثقافة.
- ابن النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (1406هـ - 1986م) شرح أبيات سيبويه، تحقيق: د. زهير غازي، بيروت: عالم الكتب.
- الهروي، علي بن محمد (1413هـ - 1993م) الأزھية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوحي، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.
- ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصاري (1416هـ-1995م) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محيي الدين، صيدا: المكتبة العصرية.
- (1417هـ - 1996م) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين، صيدا: المكتبة العصرية.
- (1424هـ - 2003م) مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: محمد محيي الدين، صيدا: المكتبة العصرية.
- ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله (1420هـ - 1999م) علل النحو، تحقيق ودراسة: د. محمود الدرويش، الرياض: مكتبة الرشد.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، تحقيق وضبط: أحمد السيد أحمد، راجعه: إسماعيل عبد الجواد، القاهرة: المكتبة التوفيقية.